

الفصل الثالث

مصر في عالم ما قبل الإسلام

كانت مصر الدولة المحورية في الشرق منذ فجر التاريخ؛ عرفت التوحيد الديني على يد سيدنا إدريس - عليه السلام - في حياة آدم - عليه السلام -؛ فإدريس هو ثالث أنبياء الله - سبحانه وتعالى - بعد آدم وشيث - عليهم السلام - ومن مصر انتقل التوحيد إلى ما حولها، وظلت معاملته تغالب الشرك والوثنية، عبر التاريخ. وكما كان إدريس نبي التوحيد، كان - كذلك - مُعلم التمدن والمدنية ومؤسس الحضارة، التي أضاءت سماء الشرق منذ فجر التاريخ.

ولوحدة القطرين - حول النيل - منذ الملك مينا (٣٢٠٠ ق.م) عرفت مصر الدولة المركزية القوية، التي اتخذت الشرق مجالاً حيوياً، فكانت الدولة القائدة لما حولها من الشعوب والأقاليم.

ولهذه المكانة المحورية والدور القائد كانت مصر المطمح والمطمع لتحديات الأعداء - وخصوصاً من الفرس والروم - الذين انتهزوا فرصة ضعف أسرات الدولة الفرعونية، فسعوا لاحتواء الشرق، مركزين على «مصر - المحور - والمفتاح». الأمر الذي جعل مصر - بعد فقد استقلالها - وسقوطها تحت القهر الإغريقي / الروماني / البيزنطي - أكثر البلاد بؤساً في ذلك العالم البائس الذي سبق ظهور الإسلام.

لقد تعرضت للغزوة التي بدأها الإسكندر الأكبر (٣٥٦ - ٣٢٣ ق.م) في القرن الرابع قبل الميلاد - والتي دامت عشرة قرون، إلى عهد هرقل (٦١٠ - ٦٤١ م) - في القرن السابع للميلاد - وفي هذه القرون العشرة تعرضت لكل ألوان القهر - السياسي، والديني، والثقافي، واللغوي، والاقتصادي - أي لقهر حضاري مكتمل الأركان.

لقد كانت أقل من مستعمرة، إذ «ضُمت لسلطان الشعب الروماني» وأصبحت ملكاً خاصاً للإمبراطور!^(١) ولقد حرص القيصر أغسطس (٦٣ ق.م - ١٤ م) على تأمينها من الوقوع في يد أعدائه أو المنافسين له، فعين عليها والياً من طبقة الفرسان الذين

(١) تاريخ مصر في العصر البيزنطي)
ص ٢١.

يثق فيهم يحمل لقب «حاكم» Praectus وأسندت إليه قيادة الفرقة العسكرية الرومانية المربطة في مصر، ولم يكن مسئولاً إلا أمام الإمبراطور نفسه وذلك على خلاف ما يقتضيه القانون الروماني بالنسبة للمستعمرات^(١).

وتحولت الأراضي المصرية، التي يسيطر عليها الجنود الرومان إلى إقطاع حربي لهؤلاء الجنود «يقومون بزراعتها، ويرثها أبناؤهم في حالة دخولهم في السلك الحربي»^(٢)، وفُرضت على هذه الولايات الخاضعة لهؤلاء الجنود - في القرن الرابع - ضريبة المئونة العسكرية للجنود، وُجمعت بالعملة الذهبية^(٣).

وبسبب استبداد الدولة الرومانية ومركزيتها الشديدة، ومع هذه المركزية؛ ساد التفكك الاجتماعي في مصر؛ فالدولة تحكم قبضتها على البلاد بواسطة جيش من المشاة والفرسان يبلغ تعداده ٢٢,٠٠٠، بينما كان المجتمع كله مفكك الأوصال، تتجاذبه - حضارياً - الفرعونية، واليونانية و- دينياً - ديانات وعادات وثنية كثيرة، كما كانت الإسكندرية - العاصمة الاستعمارية - مفصولة عن مصر، وكان الرومان حريصين على هذا التفكك حتى تسلس مصر لحكمهم، وتستجيب لمطالبهم، وتوفي ما عليها من خراج سنوي يقدر بالآلاف الأطنان من القمح والشعير وغيرها من الحبوب^(٤). واتباعاً لسياسة التفكيك، ومبدأ «فرق تسد»؛ كان سكان مصر موزعين على طبقات مختلفة في الحقوق والواجبات، وهي: الرومان، والإغريق، والمصريون، ومن ثم كانت القوانين المطبقة في مصر مختلفة - القانون الروماني، والقانون الإغريقي، والقانون المصري الإغريقي - الذي ظهر مع المحكمة المختلطة في أواخر العصر البطلمي (٣٢٣ - ٣٠٠ ق.م)، أما الجاليات الأخرى - مثل الفرس واليهود، فكانت لها شرائعها الخاصة بها^(٥).

ولقد أدت المظالم الاجتماعية الفاحشة إلى هروب صغار الفلاحين من أرضهم، لعجزهم عن الوفاء بما عليها من ضرائب؛ فاستولى عليها كبار الملاك، الذين طلبت منهم الدولة تكوين فرق عسكرية لحراسة مقاطعاتهم، فتم تجنيد الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم في «نظام المرتزقة» الذين يمثلون القوة العسكرية المربطة في الأقاليم^(٦).

(١) المرجع السابق. ص ٢٢، ٢٣.

(٢) المرجع السابق. ص ٢٢، ٢٣.

(٣) المرجع السابق. ص ١٤٦.

(٤) د. الحسيني أحمد عبد الله

(الإدارة والقانون في مصر

الرومانية) ص ٧، ٨. طبعة دار

عين. القاهرة سنة ٢٠٠٠ م.

(٥) المرجع السابق. ص ٨٣.

(٦) تاريخ مصر في العصر

البيزنطي) ص ١٥١، ١٥٢.

ولقد كان الشعب محروماً من التعليم، إذ «اقتصرت التعليم - في العصر اليوناني البطلمي - على أبناء الفئات العليا في المجتمع، ثم ازدادت العناصر المقبلة على التعليم في العصر الروماني فشملت - إلى جانب العناصر اليونانية الإغريقية - العناصر المتأغربة في الإسكندرية وعواصم الأقاليم الإدارية. وفي العصر البيزنطي دخل أبناء الأرستقراطية المصرية ميدان التعليم، وكذلك أبناء الطبقة الوسطى في عواصم الأقاليم؛ لتلبية احتياجات الوظائف الإدارية في الأقاليم»^(١).

ولم تكن الإسكندرية - العاصمة الاستعمارية - بأحسن حالاً - في التفكك والتشرد - ففي القرن السادس الميلادي كان يسكنها ٦٠٠,٠٠٠ نسمة، يتوزعون على طوائف:

١ - اليونانيون: الذين لهم السلطان والحظوة والغنى والأرستقراطية، ومنهم يُختار أعضاء «السناتو» بالإسكندرية. ولهم امتيازات: الإعفاء من ضريبة الرأس، وشراء الأراضي المعروضة للبيع - علي حين يحرم المصريون من ذلك! - وإعفاء أراضيهم داخل المدينة من الضرائب، والإعفاء من الخدمة العامة - أو السخرة.

٢ - واليهود: وكانوا جالية كبيرة بالمدينة، يشتغلون بالتجارة وبنوك الأموال.

٣ - والمصريين: الذين كانوا في نظر الإمبراطورية أقل شأنًا من اليونانيين واليهود، قد فرضت عليهم الضرائب العديدة، وعلى رأسها (ضريبة الخدمة العامة - أو السخرة..)^(٢).

وحتى القانون الروماني - قانون الدولة المستعمرة - لم يكن من حق المصريين التمتع بالتحاكم إليه؛ فالتحاكم إليه امتياز لليونان واليهود - في محاكم خاصة بهم - بخلاف المصريين - أصحاب البلاد - الذين عملت الحكومة الرومانية على هضم جانبهم^(٣).

لقد كانت النهضة يونانية الطابع، مغلفة عن المصريين، الذين لم يكن لهم حظ منها سوى دفع الضرائب التي ينفق منها على هذه النهضة».

(١) المرجع السابق. ص ١٦٥.
(٢) المرجع السابق. ص ١١١،
١١٢.
(٣) (تاريخ الأمة القبطية) ص ٣٣.

ولقد شرعت القوانين التي تمنع التزاوج بين الإغريق والمصريين حتى يبقى الدم الإغريقي نقيًا، وكانت اللغة اليونانية هي لغة الدولة الرسمية، وعلى أهلها تقتصر الوظائف الإدارية العليا. وكان المصريون يُعتبرون عنصرًا أجنبيًا دون حقوق أو امتيازات، باستثناء طبقة منهم تأغرقت فحصلت على مكاسب مادية واجتماعية بينما ظلت جماهير المصريين قوة العمل اللازمة لإدارة الضيعة الخاصة بقيصر الروم. وأصبح خمسة أسداس الأرض الزراعية أو أكثر في يد الأجانب - الملك وجنوده - وما بقي - وهو أقل من السدس - للمصريين، تثقله الضرائب الشنيعة.

وكذلك الحال في النشاط الصناعي والمواد الخام؛ فلقد امتد الاحتكار الملكي ليشمل إنتاج الملح والذهب والنظروه والنحاس والعطور والورق والمنسوجات والجلود، ووصل الحال بالمصريين إلى أن شاع بينهم وأد الأطفال للعجز عن إعالتهم. ولقد أنفق البطالمة على تأليه إحدى الملكات نحو سدس محصول الكروم في القطر كله.

وكان المجتمع اليوناني يقر - رسميًا - مهنة الدعارة وكان «الشذوذ - المثلية» أمرًا عاديًا جدًّا في الفكر الاجتماعي اليوناني بل والديني أيضًا. ولم يجد أفلاطون (٤٢٧ - ٣٤٧ ق.م) في مطلع حياته غضاضة - في هذا الانحراف، ونظر إليه بشيء من السباحة واللين، كما كان في مدينة طيبة اليونانية - شمال غربي أثينا - «كتيبة مقدسة» قوامها ثلاثمائة شاب انخرطوا في سلك المثلية، على أساس أن كل شاين منهم متحابان.

أما طوفان الضرائب القاسية التي فرضت على المصريين، فيكفي في وصفها قول الأستاذ «ميلن» Milne: «إنه لم ينج من براثن الجباة الرومان إلا حق المصري أن ينقل موته إلى البر الغربي فقط! وقول الأديب الأوروبي «إميل لودفيج» (١٨٨١ - ١٩٤٨م): «إن البطالمة كانوا أول من اخترع فرض ضريبة على الهواء الذي يتنفسه الناس»! لقد كان المصري يدفع للدولة الرومانية ثلاثين ضريبة هي:

- ١- ضريبة القمح: ما بين ٣ إلى ٢ إردب عن كل أرورة للأراضي الخاصة، ومن ١ إلى ٧ عن كل أرورة لأراضي الدولة - أي ٦ مليون إردب - كانت تكفي مدينة روما أربعة أشهر في السنة. وغير القمح كانت هناك ضريبة على الشعير والبقول والبصل والكتان والزيتون - ٥, ١ كيله عن الأرورة^(١).
- ٢- ضريبة الرأس: فرضت على الذكور من سن ١٤ حتى سنة ٦٠- وتدرجت من ٨ دراخمة إلى ١٢ دراخمة إلى ١٦ دراخمة إلى ٢٤ دراخمة، إلى ٤٠ دراخمة إلى ٦٠ دراخمة^(٢).
- ٣- ضريبة الجسور: ومقدارها ٣٢, ٦ دراخمة، مفروضة على جميع السكان المصريين، وهي لا تعفي دافعيها من السخرة في إقامة الجسور وصيانتها.
- ٤- ضريبة الخنازير: لإمداد المعابد اليونانية باللحوم، وكانت تقدر بدراختين على كل خنزير.
- ٥- ضريبة المساحة: مقابل مسح الأراضي الزراعية، وهي مختلفة باختلاف المحصول، فالأرورة من الكروم عليها ٤٠ دراخمة والفاكهة عليها ما بين ٢٠ و ٣٠ دراخمة، والخضراوات ما بين ٢٠ و ٢٥ دراخمة.
- ٦- ضريبة الدخل: وهي ٥ دراخمتين عن كل أرورة من الفاكهة، و ١٠ دراخمتين عن كل أرورة من الكروم.
- ٧- ضريبة البيع: وهي ١٠٪ عن قيمة عمليات البيع.
- ٨- ضريبة الرهونات: وهي ٢٪ عن قيمة الرهونات.
- ٩- ضرائب إضافية لتعويض القصور - بسبب هرب السكان أو عجزهم عن دفع الضرائب.
- ١٠- ضرائب إمداد الجيش بالغذاء والكساء والوقود والعلف والحبال والسروج والماشية والبغال والفحم النباتي التي تكفيه مدة عام. وتحديد قيمتها متروك لرجال الجيش.
- ١١- ضريبة مزاولة العمل الصناعي: تدفع للدولة.
- ١٢- ضريبة على الأرباح الصناعية.
- ١٣- ضريبة مقابل الإعفاء من السخرة في إنشاء وصيانة الجسور والقنوات.

(١) الأرورة: نصف فدان مصري.
 (٢) الدراخمة: عملة يونانية قديمة،
 من الفضة، اختلف وزنها
 باختلاف البلاد اليونانية.

١٤- ضريبة النولون على شحن الغلال إلى عاصمة الإمبراطورية، وقد قدرت بـ ١٠٪ من ثمن الشحنة، وتوزع حصيلتها على قادة السفن العاملين عليها، بينما كان البحارة - الذين ينقلون الغلال يعملون بالسخرة.

١٥- ضريبة المهنة: أو الحرفيين - فرضت على أصحاب الحرف - ذكوراً وإناثاً وقد أقام الحكام البيزنطيون نظام النقابات والحرف ليسهل عليهم تحصيل هذه الضرائب من الحرفيين عن طريق النقابة كما ربط «جوستنيان» (٥٢٧ - ٥٦٥ م) الناس بمهنة آبائهم، وبخاصة ما يتصل منها بالأرض الزراعية.

١٦- ضريبة الحيوانات والطيور: وتفرض إما نظير ملكيتها، أو نظير استعمالها للمراعي المملوكة للدولة، وكانت تدفع على كل رأس من رؤوس هذه الحيوانات وتمثلت هذه الضريبة في الإبل والحمر والخيول والأغنام والماعز والحمام والدجاج.

١٧- ضريبة السدود: وكانت مفروضة - وموحدة - على جميع السكان، وقدرت بست دراخمت وثلثي دراخمة.

١٨- ضريبة المرافق العامة: وهي خاصة بإعداد الكباري والطرق والأسوار والموانئ. وهي ضريبة شخصية. ولقد فرضت على سكان المدن لإمداد العمال في هذه المرافق بالطعام.

١٩- ضريبة الهواء والسماء: وفرضت على المباني العالية في المدن، وتدفع سنوياً إلى خزانة الدولة بمقدار ٣٠٠ IBS من الذهب.

٢٠- ضريبة النخيل: وفرضت على أصحاب مزارع النخيل.

٢١- ضريبة الميراث: وفرضت على التركات التي تركها الأغنياء وكبار الملاك الذين لا وارث لهم.

٢٢- ضريبة الرسوم البلدية: وفرضت على سكان القرى والمدن لسد النفقات المحلية.

٢٣- ضريبة المعاملات التجارية: وفرضت على البضائع والمحلات والمتاجر في القرى والمدن.

٢٤- ضريبة المكوس الجمركية: وفرضت على المتاجر والبضائع الواردة إلى مصر والخارجة منها.

٢٥- ضريبة الملابس: وكانت تجمع كل ١٥ سنة.

٢٦- ضريبة الأموال: وتدفع للكنيسة. وقد فرضت على العامة والخاصة، وتقدر بمبلغ ١٢ صولدي، وأقل من ٥١ كارات.
٢٧- ضريبة الخمور: وفرضت على بائعي الخضراوات وعمال الحديد والنحاس وبائعي الجعة والخبازين وبائعي الزيوت والتجارين.

٢٨- ضريبة التاج: وكانت في بادئ الأمر اختيارية يدفعها الأفراد عند تولي الأباطرة، وفي مواكب النصر والاحتفالات بالأعياد التذكارية، ثم تحولت في نهاية القرن الأول الميلادي إلى ضريبة إجبارية سنوية لصالح التاج الإمبراطوري.

٢٩ - ضريبة رُبط البرسيم الجاف: لعلف الخيول في الجيش الروماني، وهي رابطة عن كل أرورا.

٣٠- ضريبة لتغطية تكاليف جباية الضرائب السابقة!^(١)

هكذا لم تترك الضرائب الرومانية للمصريين سوى الموت الذي يخرجهم من عداد الأحياء!

● أما كيفية تحصيل هذه الضرائب، فيصورها الفيلسوف اليهودي الإسكندرّي «فيلول» (نحو ١٣ ق.م - ٥٤ م) عندما يقول: «في الفترة الأخيرة عيّن جابي في المنطقة التي نساكن فيها، وعندما هرب بعض السكان لعدم قدرتهم على دفع الضرائب بسبب فقرهم وخوفهم من العقاب القاسي الذي سينزل بهم، اتجه الجابي إلى زوجات المارين وأطفالهم وآبائهم وأقاربهم يسومهم سوء العذاب، ولم يترك وسيلة لإهانتهم إلا سلوكها ليحبرهم على الإدلاء بمكان الهارب أو دفع الديون المستحقة عليه، ولم يكن هناك سبيل أمام أولئك إلا إجابة مطلبه، فهم لا يعرفون مكان الهارب، ولا قدرة لهم على دفع الضرائب، وبرغم هذا فإنه لم يكن ليتركهم لحال سبيلهم، بل كان يعذبهم ويؤذي أجسامهم، فيطرحهم أرضاً، ويضربهم، ويطأهم بأقدامه، بل لم يكن يتورع عن قتلهم بوسائل تفتق عنها ذهنه، فكان يربطهم من رقابهم إلى زكائب مملوءة بالرمال ذات وزن ثقيل، ويتركهم في العراء في ساحة السوق نبهاً للرياح والشمس المحرقة، وسخرية المارة، وإحساسهم القاتل بالمرارة بسبب ما يعانونه، وكان يجبرهم

(١) (الوطن الأم) ص ٦٤، ٦٥،

٦٧، ٩٩، ٧٠، ٧٢، ٧٤، ٧٦،

٧٧، ٨٤، ٨٦، ٨٧. و(تاريخ

مصر في العصر البيزنطي)

ص ١٠١-١٠٨، ٢٧.

على خلع ملابسهم؛ ليرى الآخرون ما سيحل بهم إن لم يدفعوا ما عليهم من الضرائب. وكان هؤلاء الأقارب يقيدون بالحبال ويرصون حسب درجة قرابتهم للهارب وفقاً لنظام تقسيم الميراث من حيث القرابة للهارب. وعندما لا يكون للهارب أقارب كان الأذى ينتقل إلى الجيران، وقد يشمل البلدة أو القرية.

وقد أخذ سكان القرى يهجرونها شيئاً فشيئاً، بل لقد وصل جامعو الضرائب إلى تحصيل مستحقات الدولة ليس من ممتلكات الأشخاص فقط، بل من أجسامهم أيضاً، حتى لو أدى ذلك إلى تعريض حياة البعض للخطر، بل لقد أوقعوا الإهانة بأجساد الأموات؛ لإجبار أهل الميت وأصدقائه على افتدائه بدفع ما هو مستحق عليه!^(١)

ولقد جاء في إحدى البرديات وصف لما قام به موظف كبير يجبي الضرائب: «فقد غزا القرية عصابة من الجنود، سلكوا مسلك قُطاع الطرق، فعاملوا النساء بعنف، وغزوا دير الراهبات، وسدوا قناة الري التي تأتي بماء النيل حتى إن الأرض بقيت قاحلة، وضاع ما كان يؤمل من محصول، وأسيئت معاملة الأهالي، وابتزت أموالهم، وانتزعت ماشيتهم، بل ثيابهم!»

وقد جاء على لسان أحد جامعي الضرائب: «إن سكان القرى بعد أن كانوا كثرة، قل عددهم حتى غدوا حفنة من الأفراد؛ لأن البعض لاذ بالفرار، لانقطاع مواردهم، والبعض الآخر ماتوا دون أن يتركوا أقارب»^(٢).

● وحتى يُحكم الرومان قبضتهم على البلاد والعباد، امتدت هذه القبضة إلى المعابد والكهنة، فصادروا الكثير من أراضي المعابد، وأدخلوا بقية الأراضي تحت الإشراف الروماني. كما فرضوا ضريبة الرأس على أغلب الكهنة، بعد أن كانوا معافين منها، كما أدخلوا المعابد تحت الإشراف الإداري لتفتيت النفوذ الأدبي للكهنة^(٣).

هكذا تم نهب الشرق - وفي المقدمة منه مصر - لحساب الغرب الروماني وحتى لقد خاطب القديس «جيروم» سنة ٤٠٢م أهل

(١) (الوطن الأم) ص ٨٧، ٨٨.

(٢) (تاريخ مصر في العصر البيزنطي) ص ١٠٩.

(٣) المرجع السابق. ص ١٠٩، ٢٥.

روما، فقال: «وها أنا مرة ثانية، مع عودة الربيع، أغنيكم من سلع الشرق، وأرسل خزائن الإسكندرية إلى روما!»^(١)

وحتى قال المؤرخ الإنجليزي «بتلر»: «كان الروم يجبون من مصر أموالاً يتعذر علينا أن نعرف مقدارها، ولكنها كانت بلا شك كثيرة الأنواع، ثقيلة الوطأة، شديدة الأذى. لقد كان الحكم المدني والجيش كلاهما في يد السادة الحاكمين، ليس فيهم أحد من أقباط مصر أهل البلاد، والحكومة لم يكن لها إلا غرض واحد هو أن تبتز الأموال من الرعية لتكون غنيمة للحاكمين فكان الحكم على ذلك حكم الغرباء، لا يعتمد إلا على القوة، ولا يحس بشيء من العطف على الشعب المحكوم، وكان جند الحكومة وجباة ضرائبها ينتشرون من تلك المدائن يظهرون هيبة السلطان، ويجمعون الأموال، على حين كان تجار الروم واليهود يحلون حيث شاءوا، تحميمهم جنود الربط، ينافسون الأقباط في التجارة منافسة شديدة»^(٢).

● وفي مواجهة هذا القهر الاقتصادي والاجتماعي، كانت تحدث تمردات وانتفاضات وثورات، لكنها كانت تُقمع بوحشية متناهية، تحوّلها إلى إبادة شبه جماعية للثائرين «ففي سنة ٣٠ ق.م - عند رحيل القيصر أغسطس (٦٣ ق.م - ١٤٠ م) عن مصر؛ اندلعت ثورة عنيفة في «طيبة» و«قفط»، قام بها المصريون، واستمرت معاركها مدة خمسة عشر يوماً، وفيها دمر الوالي الروماني وقوات الحامية خمس مدن، وأسر زعماء الثورة وكنل بهم.

ويحدثنا «استرابون» عن ثورة أخرى في إقليم هيرونوبوليس - وهي مدينة في الطريق إلى سيناء - قمعها الوالي بنفسه.

وفي سنة ١٥٢ م اشتعلت ثورة في الإسكندرية، قُتل خلالها الوالي الروماني، وكانت من العنف بحيث استدعت حضور الإمبراطور «أنتونيوس التقي» (١٣٨ - ١٦١ م) لإخمادها.

وكانت ثورة سنة ١٧٢ م واحدة من أقوى تحركات المصريين خلال العصر الروماني ولقد استغرق إخمادها ثلاث سنوات.

ولقد قمع الإمبراطور «كاراكالا» (١٩٨ - ٢١٧ م) ثورة الإسكندرية وأعدم زعماءها وأعمل السيف في رقاب سكان المدينة بضعة أيام حتى بلغ القتلى عدة آلاف.

(١) المرجع السابق. ص ١١٩.

(٢) (فتح العرب لمصر) ص ٣٥٩،

٨٣، ٨٤.

وفي سنة ٥٢٠م قامت ثورة الإخوة الثلاثة - في أوائل حكم القيصر «موريس» (٥١٨-٥٢٧م). وتكررت مثل هذه الثورات في «صان» و«خربتا» و«بسطا» و«إخميم» وغيرها، ولقد أخفقت كلها بسبب القمع الوحشي الذي مورس ضدها، وأغرقت في دماء المذابح الوحشية، وتلاها طرد المصريين من الوظائف العامة بإدارة الدولة^(١). وهكذا كان القهر الحضاري، والنهب الاقتصادي، والإذلال الاجتماعي باعثاً على الثورات، التي فشلت جميعها والتي زادت من حدة هذا القهر، الذي اتخذ مختلف ألوان الانتقام.

ولأن الإنسان متدين بطبعه، ولأن الدين - في الشرق -؛ لم يكن مجرد روحانية فردية معزولة عن الدنيا والسياسة والحكم والقانون والاجتماع، وإنما كان - في كثير من الأحيان - سلاحاً من أسلحة الهوية القومية، وحافزاً لمقاومة الاستغلال والاستبداد والاستعمار. كانت أمور الدين - في مصر - كما يقول المؤرخ الإنجليزي «بتلر»: «أكبر خطراً عند الناس من أمور السياسة. فلم تكن أمور الحكم هي التي قامت عليها الأحزاب واختلف بعضها عن بعض فيها، بل كان كل الخلاف على أمور العقائد الدينية. وكان الناس لا يكادون يحسون شيئاً اسمه حب الوطن، وما كانت عداوتهم عند اختلاف الجنس والوطن لتثور ويتقد لهيبها إلا إذا اختلف معها المذهب الديني»^(٢).

كان الصراع العقائدي هو العنوان الذي احتوى كل ألوان التناقضات والخلافات.

ولقد دخلت المسيحية مصر في منتصف القرن الميلادي الأول، وبعد قرنين - في سنة ٢٥٠م - كانت قد انتشرت في الشرق أكثر منها في الغرب، وانتشرت بين الطبقات الدنيا والوسطى، ولأنها انتشرت بين الطبقات الفقيرة؛ نظر إليها الرومان على أنها ثورة اجتماعية، يريد أصحابها إقامة دولة داخل الدولة، وهذا أخطر ما تحاول الإمبراطورية القضاء عليه ومحاربته^(٣).

(١) (الوطن الأم) ص ٩٠ - ٩٣،

١٠٦.

(٢) (فتح العرب لمصر) ص ٨٥.

(٣) (تاريخ مصر في العصر البيزنطي) ص ٣٠.

حدث هذا الاستنفار الروماني ضد المسيحية - في مصر - رغم أنها لم تغم مصر كلها ويشير «توماس أرنولد» (١٨٦٤ - ١٩٣٠ م) إلى أن المسيحية لم تكن منتشرة انتشاراً هاماً إلا في المدن فحسب» وعند د. جمال حمدان «فالأرجح أن مصر بصفة تقريبية كانت ربع إلى ثلث إلى نصف مسيحية، والبقية وثنية فرعونية»^(١).

لقد بدأت الدولة الرومانية - الوثنية - الاضطهادات العنيفة ضد المسيحيين منذ نهاية القرن الثاني الميلادي وبداية القرن الثالث - في عهد الإمبراطور «سفيروس الإسكندري» (١٩٣ - ٢١١ م) عندما بدأ المسيحيون يمثلون خطراً بالنسبة للدولة نتيجة اجتماعاتهم السرية، ورفضهم تقديس الأباطرة، وعبادة روما المؤلهة. كانت المسيحية خطراً سياسياً على الإمبراطور بدعوتها إلى التوحيد، ومساواة الأباطرة بهؤلاء العبيد والرعاع الذين اعتنقوا المسيحية، وهذا يسلب الإمبراطور صفته القدسية التي كانت من أهم مقومات سلطاته السياسية، فصدر قرار يحتم على الأفراد أن يستخرجوا - من لجنة عينت لهذا الأمر خاصة - شهادة تثبت أنهم يمارسون العبادات الوثنية، وأنهم يقدمون القرابين للآلهة.

ولقد أدت ظروف الاضطهادات التي وقعت على المسيحيين في مصر، خاصة في عصر الإمبراطور «دسكسوس» (٢٤٩ - ٢٥١ م) إلى فرار هؤلاء المسيحيين إلى الصحراء، والعيش في سراديت تحت الأرض، فراراً بعقيدتهم، وتحملوا أهوال الجوع والعطش ومجاعة الوحوش الضارية؛ لأنهم وجدوا ذلك أهون من عذابات الحكومة الرومانية.

ولقد وصف «ترتوليان» (١٥٥ - ٢٢٢ م) ذلك الاضطهاد بقوله: «إذا فاضت مياه نهر التبر، وبلغت أسوار المدينة روما، وإذا لم تصل مياه النيل إلى الحقول، أو توقفت السماء عن أن ترسل المطر مدراراً، وإذا زلزلت الأرض زلزالها، أو حدثت مجاعة من المجاعات، وانتشر طاعون من الطواعين، ارتفعت الصيحات من كل جانب تدعو إلى إلقاء المسيحيين إلى الأسود!».

فكانوا يقدمون إلى الأسود والنمور الجائعة وسط جمهور الملعب حتى يمزقونهم إرباً، ثم تذبج الأجساد الممزقة بالسيف!

(١) د. جمال حمدان (شخصية مصر) ج ٤ ص ٥٠٩.

ولقد جاءت أعنف الاضطهادات في عهد الإمبراطور «دقلديانوس» (٢٨٤ - ٣٠٦ م) أثناء ثورة الإسكندرية، بقيادة القائد «دوميتانوس»، فحضر الإمبراطور إلى الإسكندرية، وحاصرها ثمانية أشهر، وقمع الثورة، بعد أن تم تدمير أجزاء من المدينة. وكان قد أقسم أن تصل دماء المصريين إلى قوائم فرسه! ويروي المؤرخ «يوسيبوس» (٣٧ - ١٠٠ م) فيقول: «.. ولم تكف لهذه القطائع أيام وأسابيع، بل كانت تستمر شهوياً وسنين وهي في أفطع حالاتها، وكثيراً ما كان يصدر حكم بإعدام عشرة أشخاص في لحظة واحدة، وأحياناً يقتلون عشرين رجلاً مرة واحدة، وأحياناً ثلاثين وستين، ومرة حكم على مائة رجل بالموت، فماتوا في يوم واحد مع زوجاتهم وأولادهم الصغار، وذلك بعد أن ذاقوا من العذاب ألواناً، فكان البعض تجز رؤوسهم، وبعضهم يجرقون في أتون النار المتقدة، حتى أن السيف الذي كانت تقطع به الرؤوس، «ثلم» وقل حده وتحطم تحطيماً لكثرة ما سحق من الرؤوس، وكذلك السيافون تعبوا وخارت قواهم من ذبح الآدميين، وكانوا يستريحون هنيهة، حتى يتنفسوا الصعداء»^(١).

(١) (الوطن الأم) ص ٩٤.

ويصف النقيوسي «دقلديانوس» هذا بأنه «كان عابد وثن، ومقرب القرابين للأرواح النجسة، الذي كان في اضطهاد المسيحيين كالحوانات المفترسة. لقد كره كل شيء حسن، وعارض الرب؛ لأن سلطنة روما كانت كلها في يديه، فقتل القسس والكهنة والرهبان، رجالاً ونساء وأطفالاً صغاراً، وأراق الدم بكثرة لا تحصى، دون شفقة ورحمة، بيد الموظفين آكلي لحوم البشر الذين عينوا في كل مكان. وهدم الكنائس، وحرق بالنار الكتب، وهي وحي رباني، وكان اضطهاد المسيحيين على مدى تسعة عشر عاماً منذ تغلب - (دقلديانوس) - وحاز النصر بأرض مصر، وفي هذا الوقت وجه أهل الإسكندرية ليقطعوا رأس القديس الأب البطريك خاتم الشهداء، وقتلوا كل الأساقفة في بر مصر..».

ولقد استمر اضطهاد «دقلديانوس» على يد شريكه وخليفته «مكسيمينوس» (٢٨٦ - ٣١٠ م) الذي يصفه «النقيوسي» «بالجاحد، الذي كان يقتل القديسين الشهداء دون سبب، فمنهم

من ألقاه في البحر، ومنهم من قدمه للحيوانات المفترسة، ومنهم بحد السيف، ومنهم للإحراق بالنار، وكان يهدم الكنائس، ويحرق بالنار الكتب المقدسة، ويشيد بيوت الآلهة التي خربت، ولم يشفق على النساء الحوامل، ويقر بطونهن ويخرج الأجنة ويحرقها قرباناً للشياطين النجسة، ويضطر الكثيرين ليعبدوا الأوثان»^(١).

وإذا كانت المسيحية قد دخلت مصر في منتصف القرن الأول الميلادي؛ فإن أتباعها لم يتمكنوا من بناء الكنائس إلا مع عام ٣٠٠ م - أي بعد قرنين ونصف من دخولها إلى مصر!!

ولقد ظل هذا الاضطهاد للمسيحيين المصريين قائماً - على يد الدولة الرومانية الوثنية - حتى صدور منشور وقف الاضطهاد سنة ٣١١ م، حين كان الإمبراطور «جاليينوس» (٣٠٥ - ٣١١ م) يعاني سكرات الموت، ثم جاء منشور ميلانو سنة ٣١٣ م الذي أعلن مبدأ التسامح الديني، ثم كان اعتناق الإمبراطور قسطنطين (٣١١ - ٣٢٤ م) الديانة المسيحية، الأمر الذي مهد الطريق لتصبح هذه الديانة الجديدة الديانة الرسمية للإمبراطورية الرومانية، ثم الديانة الوحيدة لها.

لكن هذا التطور الهام لم يجلب السلام الديني إلى مصر والمصريين، فالدولة قد اتخذت لها مذهباً مسيحياً خاصاً - المذهب الملكاني - ومن ثم ظل اضطهادها للمسيحية المصرية والشرقية قائماً، أي أن الاضطهاد قد انتقل إلى داخل المذاهب المسيحية كما ظل الصراع الدموي بين المسيحية المصرية وبين الديانة الوثنية القديمة قائماً!!

فالدولة قد عينت - بالإسكندرية - أسقفاً على مذهبها. والمسيحيون المصريون قد عينوا لهم أسقفاً - وطنياً - على مذهبهم، والدولة أخذت في تجنيد الرهبان للخدمة العسكرية، وهؤلاء الرهبان ثاروا على الدولة وعلى أسقفها، وعندما تولى الإمبراطور «ثيودوسيوس» (٣٧٨ - ٣٩٥ م) عرش الإمبراطورية أصدر منشور القضاء على الديانة الوثنية القديمة - وكانت أشرس المارك ضد هذه الديانة القديمة بمصر-. ولقد نافس المسيحيون المصريون الدولة في الصراع الدموي ضد الوثنية، فالأسقف القبطي «ثيوفيلوس» (٣٨٥ - ٤١٢ م) راح يعمل على تحويل المعابد

(١) تاريخ مصر ليوحنا النقيوسي)
ص ٩٠، ٩١.

إلى كنائس، أو تدميرها، وفي سنة ٣٩١م قاد جمعًا غفيرًا من الرهبان والغوغاء إلى ساحة معبد السيرابيوم - بالإسكندرية - وقام بنفسه بضرب تمثال سيرابيس الضربة الأولى، وتبعه المسيحيون الآخرون الذين أعملوا التدمير في المعبد، وتم بناء كنيسة في مكانه، ويصف المؤرخ «جيبون» (١٧٣٧ - ١٧٩٤م) هذا الأسقف بأنه «العدو الأبدي للسلام والشجاعة. رجل سيء وقبيح، تلوث يده بالذهب والدم على التوالي. وسرعان ما امتلأت الإسكندرية - تحت قيادته - بمجموعات المتمردين المشاغبين، وآلاف الجثث أيضًا.

وكانت الفيلسوفة «هيباتيا» (٣٧٠ - ٤٨٥م) أستاذًا للفلسفة بجامعة الإسكندرية، وابنة «ثيون» - الذي شغل كرسي الرياضات بنفس الجامعة، وبلغ من شهرتها وعلمها أن قصدها الطلاب واستمع إليها المسيحيون والوثنيون على حد سواء - وفي إحدى الليالي - مارس سنة ٤١٥م - اعترضت مجموعة من رهبان وادي النظرون طريق عربة «هيباتيا»، بإيعاز من كبيرهم «كيرلس» (٤١٢ - ٤٤٤م) وأنزلوا الفيلسوفة الشابة الجميلة، ثم جروها إلى كنيسة قيصرون؛ حيث تقدم مجموعة من الرهبان وقاموا بنزع ثيابها حتى تجردت من ملابسها، ثم تقدم بطرس القارئ للصلوات في الكنيسة وقام بذبحها ذبح الشاة، ثم عكف الرهبان على تقطيع جسدها إلى أشلاء، مستمتعين بما يفعلون، ثم أخذوا في كشط لحمها عن عظمها بالمحار الحاد الأطراف، وأوقدوا النار التي قذفوا فيها أعضاءها وهي ترتعش بالحياة، وهم يتحلقون حولها في مرح وحشي عنيف!!».

هكذا تفجرت الغرائز المتعصبة ضد كل العقائد والآثار الوثنية القديمة - معابد وأهرامات ومدارس وجامعات ومكتبات - كما تفجرت الصراعات الدموية بين المثلثة - أتباع «أثناسيوس» (٢٩٥ - ٣٧٣م) وبين «الآريوسية» - الموحدة - أتباع «أريوس» (٢٥٦ - ٣٣٦م) الذي كان يؤمن «بأن الله جوهر أزلي، أحد، لم يولد، ولم يلد، فكل ما سواه مخلوق، حتى «الكلمة»، أو الابن، كغيره من الكائنات مخلوقة من لا شيء، وليس من جوهر الله في شيء، وقد كان زمان لم يكن فيه «الكلمة» ثم كان، بملء إرادة الله، لا بالضرورة، فليس إذا هو الله، ولا من جوهر الله»^(١).

(١) (دائرة المعارف) - بإشراف: فؤاد

إفرايم البستاني - ماد «أريوس»

طبعة بيروت سنة ١٩٥٦م،

و(الوطن الأم) ص ٩٨، ٩٩.

لقد كان النزاع الديني في الأصول، في طبيعة الإله المعبود؛ ولذلك استمر هذا النزاع وذلك الصراع، الذي اتخذ طابعاً دموياً والذي جعل مصر لا تعرف التعدد ولا التنوع ولا التسامح ولا قبول الآخر حتى جاءها الإسلام مع الفتح الذي قاده عمرو بن العاص.

ويشهد المؤرخ الإنجليزي «بتلر» على هذه الصفحة الدامية من الصراعات الدينية، التي سبقت الفتح الإسلامي، فيقول: «لم يكن في بلاد الدولة الرومانية ما هو أشقى حالاً من مصر. فقد سعى «جستينيان» (٥٢٧ - ٥٦٥ م) جهده ليجبر القبط الذين ليسوا على مذهب الدولة فيدخلهم في ذلك المذهب.

ولم يكن عند قبط مصر هم أكبر من مذهبهم (المونوفيسي) يملك عليهم آمالهم. فلم يكن عجباً على ذلك أن يسمع صليل السلاح بين الحين والحين في مدينة الإسكندرية نفسها، وأن تمتلئ أرض الصعيد بعصابات اللصوص وقطاع الطرق وتغزو أكنافها البدو وأهل النوبة. بل لم يكن عجباً أن تضطرب الأحوال في مصر السفلى فتصبح ميداناً للشغب وتثور بها فتن بين الطوائف توشك أن تكون حرباً أهلية. ولم يكن عجباً أن يكون هذا في بلاد أصبح الحكام فيها لا هم لهم إلا أن يجمعوا المال لخزائن الملك البيزنطي وحاشيته، وأن تكون لمذهبهم الديني اليد العليا بين أهل البلاد، فصار الحكم على أيديهم أداة لا تؤدي إلا إلى الظلم ونشر الشقاء.

لقد كان الحزبان - بمصر - يعرفان باسمين مشهورين: أولهما اليعاقبة - وهم القبط - والثاني حزب الملكانية - وهم حزب الملك - وكان أكثرهم من أصل إغريقي أو أوروبي.

على أنه ما ولي إمبراطور إلا سار على سنة القضاء على مذهب اليعاقبة في مصر قضاء لا هوادة فيه ولا رحمة، وكان اليعاقبة لا يرضون إلا بأن يمحوا كل أثر من آثار مذهب (خلقيدونية).

ولشدة العداوة؛ رأت الحكومة أن من الحكمة التفريق بين رئيسي الدين، فأخرج رئيس الدين القبطي من العاصمة - الإسكندرية - حتى لا يبقى المتنافسان معاً في العاصمة.

ولقد تحولت الكنيسة الملكية - كنيسة الدولة - إلى مؤسسة من مؤسسات الاستغلال المالي فكانت تملك أسطولاً من السفن التجارية، وكان لها قسط من تجارة القمح العظيمة التي كانت رائجة بين الإسكندرية والقسطنطينية، وفوق ربح هذه التجارة كان الناس يهبون الهبات، كما كان لها أوقاف من أرض الزراعة تؤثر أموالاً عظيمة.

لقد كانت مصر أكثر بلاد الإمبراطورية هياجاً وكانت أمورها في اضطراب يكاد أن يكون مطرداً وكان اختلاف الدين بين المصريين والرومانيين أشد من اختلاف الجنس ولم يكن القبط (المونوفيسيون) فيما بينهم وحدة، بل كانوا أحزاباً. وقد ثارت الحرب الأهلية في أيام «جستن» الأول بين حزب كان يعتقد أن جسم المسيح فإن يفسد وآخر يعتقد أن جسمه باق لا يفنى ولا يفسد، وفي عهد «جستنيان» تقلد «زويلوس» ولاية الدين، فقاد من محرابه - وهو في سلاحه وعدة حربه - مذبحه فجرت الدماء بين المصلين القبط، ولكن القبط تركوا تدريجياً عقيدة «جبان» في أن جسد المسيح لا يفنى ولا يفسد، وغلب على اعتقادهم رأي «تيودوسيوس» في أن جسمه كجسم البشر.

لقد كانت روح التعصب الشديدة التي مزقت جسم «هيباتيا» في المحراب لا تزال كامنة في القلوب لم تتغير، غير أنها بعد أن كانت تدفع إلى التنكيل بفتاة جميلة يعزى إليها ذنب الوثنية، صارت تشور بفرقتين كل منهما تدعي أنها ابنة المسيح وترمي الأخرى بأنها من نسل الشيطان.

ولقد أرادت الدولة صناعة عقيدة توحد بين المذهبيين في مذهب واحد - «المذهب المونوثيلي» - فسعى «هرقل» إلى أن يمنع الناس من الخوض في الكلام عن كنه طبيعة «السيد المسيح»، وعما إذا كانت له صفة واحدة أم صفتان، ولكن عليهم أن يشهدوا أن له إرادة واحدة أو قضاء واحداً، ولقد لقي مسعاه مقاومة من الزعيم الملكي «صفرنيوس» (٦٣٨م) وشيعته، كما خالفه كل القبط - فسوسهم وعامتهم -.. ولقد أراد حمل الناس على ما أراد بالاضطهاد.

إن القبط لم يطيقوا أن يخطر ببال أحد منهم أن يغير ذرة من أصول عقيدته، أو لفظاً من شعار مذهبه، وعدوا ذلك خيانة لدينهم ولاستقلالهم بأمره، وقد كان استقلالهم في أمور الدين أكبر ما تتعلق به نفوسهم، ذلك أنهم لم يعرفوا الاستقلال القومي قط. وعندما جاء الأسقف الملكاني «قيرس» إلى الإسكندرية خريف سنة ٦٣١ م هرب البطريرك القبطي «بنيامين» بعد أن ألقى في قساوسته ورعيته خطاباً يحضهم فيه على أن يثبتوا على عقيدتهم حتى يوافيهم الموت، وكتب إلى أساقفته يأمرهم بالهجرة إلى الجبال والصحاري ليتواروا فيها حتى يرفع الله عنهم غضبه، وأنبأهم أن البلاد سيحل بها وبال، وأنهم سيلقون العسف والظلم عشر سنين ثم يرفع عنهم.

وغير نبوءة «بنيامين» بقرب رفع الظلم الروماني عن القبط جاءت نبوءة «صمويل القلموني» - الزاهد العابد - رئيس الدير في قلمون - الذي مات سنة ٦٣٩ فلقد تنبأ بقدوم العرب، وانتهاء غزوتهم بنصر المسيحيين.

هكذا بلغت مأساة مصر الذروة، وتطلع الناس إلى تغيير قادم من صحراء بلاد العرب. لقد عبر البطريرك اليعقوبي أبو الفرج ابن العبري (١٢٢٦ - ١٢٨٦ م) عن هذا التطلع وهذا التمني فقال: «ولما شكنا الناس إلى هرقل لم يجب جواباً، فأنجانا الله المنتقم من الروم على أيدي العرب، فعظمت نعمته لدينا أن أخرجنا من ظلم الروم وخلصنا من كراهيته الشديدة وعداوتهم المرة.»

لقد رأى الذين ذاقوا المرارة والقسوة والبؤس تحت حكم الرومان أن خلاصهم آت على يد العرب، وشهد قساوستهم - بعد الفتح - للعرب «الذين أعطاهم الله السلطان، والذين لا يجاربون دين المسيح، بل هم يدافعون عن ديننا، ويحلون قسوسنا وقديسينا، ويهبون الهبات لكنائسنا وأديرتنا»^(١).

(١) (الفتح العربي لمصر) ص ٤٧،
٤٨، ٨٤، ٨٥، ٩٠، ٩١،
٧٠، ١٧٢، ١٩١، ٢١٤،
٢٠٩، ٢١٠، ١٩٣، ١٩٤،
٢١٨ - ٢٢٠.